وزارات تكتب معلقات عن خطط المستقبل

غنية بالطموحات وفقيرة بالنتائج

هتي الحمدان

كما هو معروف أن لكل وزارة خطة تهدف إلى الوصول إلى إنجازات ترى فيها خياراً تنموياً أو اقتصادياً وربما نجاحاً خدماتياً متقدماً، وتختلف الخطط الموضوعة حسب مهام كل وزارة، وتتجدد تلك الخطط والرؤى مع مجيء كل وزير، يستلم دفة مهام الوزارة، بعض من هذه الخطط التي تأخذ طابع الاعتمادية من مجلس الوزراء، أي تصبح خطة معتمدة وبشكل رسمي، لا تلقى أي نتائج تذكر وسرعان ما يتم تناسيها، أو تصطدم بجملة من العثرات الثقيلة والضغوط، منها ما يكون بإمكانها إيجاد حلول لها إلا أن نيات التنفيذ لم تكتمل حلقاتها بشكل تام عند بعض الجهات والإدارات، فيما تواجه خطط بمعوقات التنفيذ المرتبطة بعدم المتابعة والإهمال بالإشراف وقد يصل الأمر إلى مسائل كالروتين وفتح حلقات الفساد والمنفعة، وهذا السبب من وراء تقديم خطط لمشروعات عن أخرى حسب قياس الاستفادة.

هنا نشير إلى أهمية التخطيط للمشروعات وصرف الاعتمادات المالية بحال تم الاقتران بتوقيت زمني محدد وبرنامج عمل مؤطر لا تكرار أحاديث مسؤوليها عن الخطة العامة والخطط الأساسية التي ينوون العمل بمقتضاها، وكأن الخطط التي يتحدثون حولها المنقذ الأوحد لمشكلات وتحديات عمل وزارتهم، لكن سرعان ما تمضي السنوات ولم يتغير شيء يشار إليه بالبنان عن نجاح الخطط وتحقيق أهدافها كما يجب، فمواضيع الخطط مسائل متكررة، تحولت إلى سيمفونيات تشير إلى بعض السلبيات العالقة، وفي معظم الأوقات تفتقر للحلول وإيجاد مخارج آمنة للنجاة.. اليوم مثلاً هناك خطة وطنية للتصدير، وأخرى لتطوير الصناعة، ومثيل لها في الزراعة والإسكان والسياحة.. إلى خطط لوزارات أخرى، رؤى واستراتيجيات براقة وغنية بطروحاتها، فقيرة بمستويات نتائجها ومراميها..!

ونعود لخطة التصدير التي سيتم وضعها موضع التنفيذ الفعلي لتحفيز الصادرات، أولاً الخطة تضمن حزمة متكاملة من البرامج والإجراءات وأدوار كل جهة من الجهات التي تتشابك أعمالها مع وزارة الاقتصاد، وهناك عناوين مهمة سيتم العمل وفقها للتدقيق بها مثل شكوى على سبيل المثال بوجود عطل في جوال بعد شرائه، مشيراً إلى وجود دراسة موضوعية للشكاوى الواردة حالياً حتى يتم اتخاذ الإجراء القانوني بها.

وعن موضوع الالتزام والانضباط بتطبيق بنود المرسوم في الأسواق بعد صدوره بيّن الخطيب أن هناك التزاماً إلى حد ما يعتبر جيداً بتطبيق المرسوم في الأسواق، مشيراً إلى أن هناك تجاراً تم تحويلهم إلى القضاء موجوداً نتيجة ارتكابهم مخالفات لكن ليس هناك عدد دقيق حالياً بعدد المخالفين الذين تم تحويلهم للقضاء.

وبالنسبة لاعتراض بعض التجار على عقوبة الحبس الواردة في المرسوم بيّن الخطيب أن المرسوم سيطبق سواء اعترض البعض أم لم يعترض وسيطبق المرسوم على الجميع سواء أكانوا منتجين أم غير ذلك.

وختم مدير حماية المستهلك حديثة بالقول إننا في مديرية حماية المستهلك نعمل حالياً على القرارات التي ستصدر بشكل يومي وعلى مدار الساعة ونور قرارات جديدة بالتوالي وهناك خلية عمل تعمل بكل معنى الكلمة وحتى في أيام العطل الرسمية.

لتشييد أبنية ووحدات إسكانية جديدة لآلاف المكتتبين من سنوات تعدت برامجها الزمنية المحددة للاستلام، وأخرى صدرت عنها سوف تخصص ٦ آلاف مسكن جديد.. بوقت لم تملك الإجابة عن موعد تسليم المكتتبين لمسكن من فئة ألف مثلاً في توسع ضاحية قدسيا..؟!

في الزراعة أحاديث تطول، توقعات حجمها كبير في ظل إنتاج متواضع وأسعار نار لمعظم المنتجات، في وقت يستنجد فيه الفلاح والمنتج من غلاء مستلزمات الإنتاج، والطرح اقتصاد زراعي تنموي وتنافسي، وأيضا لا أحد يعلم متى سيتحقق مثل هكذا توجه أو مسعى.. ؟! وأطربتنا بحق وزارة الاتصالات بعنوان خيار الاقتصاد المعرفي، وهنا لا ننتقد مثل تلك التوجهات والخطط، بل ننتقد افتقارها لبرنامج التنفيذ ومدته زمنياً.. ما فائدة أن نطرح خططاً وجميعها تخلو من وضع عمر زمني محدد للتنفيذ.

ما يهمنا ويهم تنشيط الحركة الاقتصادية وعجلة الإنتاج والعمل هو الإفصاح المستمر عن نسب تنفيذ هذه الخطط سنوياً بعد اعتمادها فمعظم المشاريع والخطط يأكلها الزمن، ولنا في خطط الصناعة والإسكان مثال صارخ.

هناك مشاريع بمليارات الليرات متعثرة حتى الآن، ولا تقدر أي جهة على الإفصاح عن السبب الحقيقي، قد يكون الإهمال والفساد، ومن هي الجهة المعطلة أو المعوقة لها؟ فأي خطة إستراتيجية تشترك بها جهات عديدة ولا بدّ أن يكون التنسيق بينها مرتفعاً وسير أعمالها يتوازى مع بعضها بعضاً لتحقيق الهدف المرجو من الخطة.

فالخطط إذا اعتمدت أصبحت ملزمة وستنعكس على أوجه الاقتصاد وقطاعاته، وفي حال عدم المقدرة على تطبيقها ستتحول إلى مكان يستنزف الميزانيات، وهنا المتابعة ورسمها بدقة مع الإفصاح عن مراحل إنجاز الخطط تعد أمراً حيوياً يسهم بتطوير دور جهة وقطاع له علاقة بها.

العقوبات ستطبق سواء اعترض البعض كانوا منتجين أو تجاراً

الخطيب لـ«الوطن»: بعد صدور المرسوم المتضمن قانون حماية المستهلك الجديد انخفضت المخالفات بنسبة لا بأس بها ولا تهاون للمخالف

| رامز محفوظ

كشف مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية علي الخطيب أنه بعد صدور المرسوم المتضمن قانون حماية المستهلك الجديد انخفضت المخالفات بنسبة لا بأس بها، لافتاً إلى أنه أصبح هناك نوع من الالتزام لكون العقوبات أصبحت شديدة ولن يكون هناك أي تهاون بحق المخالف.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير حماية المستهلك أنه تم توجيه دوريات حماية المستهلك لتطبيق المرسوم بآلية جديدة ونوعية من خلال دوريات نوعية متخصصة ومتمرسة في العمل وتم إعطاء الإرشادات اللازمة لكيفية آلية العمل، كما تم إصدار قرارات وآليات تنفيذية وتم تزويد الدوريات فيها إضافة لمديريات حماية المستهلك في المحافظات ونحن نتابع هذا الموضوع يومياً وأنهينا جزءاً من عملنا بهذا الخصوص وبقي جزء آخر وذلك من أجل أن يكون العمل بالدقة المطلوبة.

وبخصوص معالجة الشكاوى الواردة من المواطنين وهل ازدادت أم نقصت بعد صدور المرسوم، أوضح الخطيب أن الشكاوى التي ترد إلى مديريات حماية المستهلك تتم معالجتها، منوهاً بأنه تم التوجيه لدوريات حماية المستهلك من أجل التحقق من دقة وصحة الشكاوى الواردة بشكل موضوعي من أجل ألا يظلم أحد من المشتكى عليهم.

وأشار إلى وجود طرق لمعالجة الشكاوى الواردة، لافتاً إلى أن هناك شكاوى تتطلب تدقيقاً خاصاً فيها وبحاجة للجان فنية

«التموين»: ١٠ بالمئة أرباح تاجر الجملة للسمنة والمعلبات والأرز والسكر و٨ بالمئة لبائع المفرق

| هناء غانم

عادت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لطمأنة الصناعيين ومن تشملهم عقوبات قانون حماية المستهلك بحال وقوعهم بأي إشكالات أن مفردات القانون واضحة، والذي لا يخالف لا تقع عليه أي عقوبات كانت، ومن يعمل تحت سقف القانون فهو محمي.

وأصدرت العديد من الكتب التوضيحية التي بينت بموجبها قوائم المخالفات والعقوبات وما هو المطلوب فعله من قبل المنتجين أو الموردين تجنباً للوقوع في حقل المخالفات، وحظرت عبر العديد من كتبها ومطالباتها على أصحاب الفعاليات التجارية التعامل بالمواد والسلع وخاصة المنتهية الصلاحية والمخالفة للمواصفات أياً كان نوعها، وأعطت هوامش ربح محددة للعديد من السلع والمواد فمثلاً أعطت الحد الأقصى للربح في إنتاج أو استيراد المواد والسلع مقدار ١٠ بالمئة لمن ينتج أو يستورد السمون النباتية والحيوانية و٨ بالمئة الحد الأقصى لباعة المفرق لتلك المواد.. أما مادة الزيت النباتي فتم إعطاء ١٠ بالمئة لتاجر الجملة أو المنتج، و٨ بالمئة لبائع المفرق، أما الأرز فتم إعطاء الحد الأقصى من الأرباح ٨ بالمئة لتاجر الجملة و٦ بالمئة لبائع المفرق.. ومادة اللحوم ١٠ بالمئة الحد الأقصى للربح عند استيرادها أو إنتاجها من قبل تاجر الجملة وكذلك ١٠ بالمئة لبائع المفرق، والمعلبات ٨ بالمئة للتاجر و٧ بالمئة لبائع المفرق، والألبان ومشتقاتها ١٢ بالمئة لتاجر الجملة وبائع المفرق، ومادة السكر ٨ بالمئة للتاجر و٦ بالمئة لبائع المفرق.. ومواد أخرى.

وتهدف الوزارة من وراء طرحها تلك الهوامش لتبيان المقادير المسموح أخذها وأي مخالف فالعقوبات ستطوله مباشرة، كما يهدف الإجراء إلى تلبية احتياجات المستهلكين من المواد والمنتجات والسلع والخدمات المختلفة بأسعار مناسبة بعيداً عن الاستغلال، وتحقيق الرقابة على الجودة وسلامة الغذاء والمواد والمنتجات المقدمة للمستهلك وعدم التلاعب بأسعارها، وتعريف كل من التاجر وبائع المفرق والمستهلك كل بحقوقه، وضمان ممارسة المستهلك لحقوقه في الاختيار الأنسب للسلعة والخدمة المتاحة في الأسواق.

وتذكر الوزارة في كل اجتماعاتها وشروحاتها حول قانون حماية المستهلك بالعقوبات التي جاءت بالقانون بحيث يعاقب بالحبس لمدة سنة على الأقل وبغرامة مليون ليرة مثلاً كل من خالف التعليمات والأنظمة المفروضة لإخضاع السلع لنظام التوزيع المراقب المقنن واستعمل البطاقة الإلكترونية للمتاجرة بالمواد والخدمات المقدمة بوساطتها، ويعاقب بالحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة قدرها عشرة ملايين ليرة كل مستورد أو منتج امتنع عن تقديم البيان الجمركي والوثائق اللازمة المطلوبة من قبل العاملين المكلفين من الوزارة وامتنع عن إعطاء فاتورة غير صحيحة بالمواد أو المنتجات أو السلع المبيعة، ومن امتنع عن بيع مادة أو منتج أو باع أياً منها بسعر أعلى من السعر المحدد.

ويجب على جميع حلقات الوساطة التجارية الحصول على فاتورة من البائع (المنتج والمستورد حلقات الوساطة التجارية الأخرى) حفاظاً على حقوقهم القانونية باثبات قانونية المادة المعروضة لديهم للبيع، كما يجب على كل بائع الاحتفاظ بفواتير الشراء ونسخة عن فاتورة المبيع وفق القوانين، ويعفى المزارعون والفلاحون من إعطاء فاتورة فيما يخص منتجاتهم ويلتزم تجار أسواق المنتجات الزراعية بتحرير بيان مشتريات بالمواد المشتراة من المزارعين أو الفلاحين أياً كانت قيمتها.

ويجوز لتاجر الجملة ونصف الجملة والمفرق عند شرائه إحدى السلع أو المواد المحددة الربح أو العمولة أن يبيعها بالصفة التي اشتراها لتاجر من الصفة نفسها على أن يقتسما الربح أو العمولة المحددة للسلعة بالاتفاق بينهما.

«التأمين»: رفع سقوف الحوادث نقداً إلى مبلغ ١,٣ مليون ليرة

زيود: وجود مقر الإدارة بحمص شتت العمل وزاد النفقات والمقر غير مؤهل ولا يتسع للعاملين

| عبد الهادي شباط

كشف مدير عام مؤسسة التأمين (السورية) نزار زيود أنه تم تعديل اتفاقيات إعادة التأمين لفروع الحريق والهندسي والنقل، من حصص نسبية إلى فائض حيث كان على المؤسسة بموجب اتفاقيات عام ٢٠٢٠ إسناد ٥٠ بالمئة من جميع العقود مهما بلغت قيمتها ولغاية سقف الاتفاقية المحدد بـ٣,٥ مليارات ليرة لفرعي الحريق والهندسي و١,٧ مليار ليرة لفرع النقل بما في ذلك العقود الصغيرة التي تدخل ضمن السعة الاكتتابية للمؤسسة. وأنه بلغ حد الاحتفاظ في المؤسسة في اتفاقيات عام ٢٠٢١ مبلغ ٥٠٠ مليون ليرة وإسناد ٢,٥ مليار ليرة لفرع الحريق وبالتالي تحتفظ المؤسسة بكامل المبلغ لجميع العقود التي تقع ضمن حد الاحتفاظ والتي تقدر بدلاتها بما نسبته ٢٥ بالمئة من بدلات فرع الحريق و٥٠ بالمئة من بدلات فرع الهندسي و١٠ بالمئة من بدلات فرع النقل.

وأنه تم رفع صلاحيات تسوية الحوادث المادية لفرع تأمين السيارات إلى مبلغ مليون وسبعمائة وخمسين ألفاً ورفع سقف صندوق الفرع أيضاً إلى مبلغ خمس وعشرين مليون ل.س، ورفع سقف صرف الحوادث نقداً إلى مبلغ مليون وثلاثمئة ألف ل.س مع استكمال الدراسة لرفع صلاحية فروع المؤسسة في المحافظات بما يتناسب مع حجم أعمال كل فرع ومقتضيات العمل ليتناسب مع التضخم الاقتصادي الحالي وتغييرات أسعار الصرف.

وحول مذكرة اطلعت عليها «الوطن» تقتضي إعادة النظر بوجود مقر إدارة المؤسسة السورية للتأمين في حمص بين المدير العام أن هناك جملة من الموجبات تتطلب وجود مقر إدارة المؤسسة بدمشق وأهمها الموجبات الإدارية بسبب ما يسفر عنه وجود مقر الإدارة بحمص من حالة تعقيد العمل الإداري وتشتت بالإدارات بين دمشق وحمص وضياع وهدر للوقت إضافة لعدم القدرة على رقابة الأعمال وتشتت الملفات بين دمشق وحمص.

تشتت الهيكل الإداري للمؤسسة حيث لا توجد هيكلية إدارية واضحة مجمعة في مقر واحد لعمل واحد وأن حالة التشتت الحاصلة تسهم في صعوبة اتخاذ القرار ومتابعته على سبيل المثال.

وجود إدارات بحمص مثال (الإدارية، الحريق والهندسي، الشؤون القانونية) وإدارات في دمشق مثال (الحسابات، المالية، السيارات) قيد عملية التشابك والتكامل بين الأعمال المنجزة وآخر أعمال المؤسسة بشكل كبير ما يستدعي توحيد مكان وجود الإدارات.

بينما في الشق الفني تسبب حالة التشتت في إدارة المؤسسة التأخر بالتسعير وتقديم عروض الأسعار للمشاريع المطلوب التأمين عليها وإمكانية خسارة الزبائن من القطاع الخاص وخاصة في ظل وجود المنافسة من باقي الشركات المنافسة بدمشق.

تركز نشاط وإدارة التأمين الصحي في دمشق إضافة إلى تركز مقرات شركات إدارة النفقات الطبية والعدد الأكبر لمزودي الخدمة في العاصمة وتركز النشاط الاقتصادي الأكبر في العاصمة دمشق وبالتالي يتبعه حتماً النشاط التأميني.

بينما أسهم نقل إدارة المؤسسة من دمشق إلى حمص كان بمنزلة إزاحة أكبر للمؤسسات التأمينية من سوق التأمين السورية وتهميش دورها.

وأضعف الارتباط الفني بين المؤسسة وباقي شركات التأمين المرخصة وشركات إدارة النفقات الطبية وكذلك الارتباط المالي بين المؤسسة العامة السورية للتأمين وباقي المصارف العامة وجميعها إدارتها بدمشق.

كما أن وجود مقر الإدارة بحمص ودمشق ولد نفقات إضافية (تكاليف إرسال البريد، تكاليف الاتصال، المصاريف النثرية، أدونات السفر، مهمات وغيرها)، إضافة إلى ذلك كله البناء المستأجر بحمص غير مؤهل وضيق ولا يتسع للعاملين القائمين بالعمل ما يؤثر سلباً على العمل وأنه بناء على كل هذه المقتضيات تسعى إدارة المؤسسة لنقل مقرات الإدارة و العمل من حمص إلى دمشق.

رسالة الغاز تتجاوز السبعين يوماً

الشيخ لـ«الوطن»: ٢٥ ألف أسطوانة لدمشق وريفها يومياً

| عبد المنعم مسعود

تجاوزت مدة انتظار رسالة الغاز السبعين يوماً في ريف دمشق وفقاً لما اطلعت عليه «الوطن» عند عدد من المستهلكين في حين أكد مستهلكون آخرون أن دورهم لدى المعتمد لم يتحرك منذ أكثر من ٤٥ يوماً.

وبيّن معتمدون لـ«الوطن» في دمشق وريفها أن هناك نقصاً في المادة انعكس على حركة الدور الذي يعاني جموداً نتيجة عدم وصول دور المعتمد لدى غاز دمشق وريفها.

مدير جمعية معتمدي غاز دمشق صبري الشيخ أكد في تصريح لـ«الوطن» بدء تنفيذ وجبة الغاز منذ الأسبوع الماضي في العاصمة وأن جميع من ينتظر على الدور من المعتمدين في عدرا لا يعود من دون الحصول على مستحقاته.

ويعيد الشيخ السبب في عدم حصول المعتمد على دوره في التعبئة لعدم انتهاء الكمية المخصصة له لتوزيعها وبالتالي عدم تصفير الجهاز ما يؤثر حكماً على دوره في التعبئة.

ويكشف الشيخ أن عدد الأسطوانات المخصصة حالياً لدمشق وريفها يتراوح يومياً بين ٢٠ و ٢٥ ألف أسطوانة، نافياً وجود أي نقص في المادة وموضحاً أن الاستهلاك اليومي في الشتاء للعاصمة وريفها لا يزيد على هذا الرقم بأكثر من ٤ آلاف أسطوانة.

ووفقاً لتصريحات سابقة لـ«الوطن» مديرين في الغاز فإن الاستهلاك اليومي للعاصمة وريفها يتراوح بين ٤٠ و ٤٥ ألف أسطوانة غاز.

وكان مدير عمليات الغاز في «محروقات» أحمد حسون قد صرح لـ«الوطن» بداية الأسبوع الماضي بأن حجم النقص في الغاز المنزلي يتراوح بين ١٥ و ٢٠ بالمئة وأن سببه يعود لضعف التوريدات، مبيناً أن حاجة المحافظات كافة ٣ ملايين أسطوانة في الوجبة الواحدة في حين أن المتوفر حالياً هو ٢,٢ مليون أسطوانة وأعداً المستهلكين بعودة الأمور إلى طبيعتها عند انتظام التوريدات.